



## حدود الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية على العقود الإدارية في إقليم كوردستان- العراق

### دراسة تحليلية

روقيه عثمان فارس<sup>1</sup>، إسماعيل نجم الدين زنگنه<sup>2</sup>

<sup>1</sup>قسم علوم الرياضيات، كلية التربية الأساسية، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

<sup>1</sup>قسم القانون، كلية گويژه الجامعة، السليمانية، العراق

<sup>2</sup>قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيھان- السليمانية، السليمانية، العراق

Email: ruqia.fars@univsul.edu.iq<sup>1</sup>, esmael.najmadin@sulicihan.edu.krd<sup>2</sup>

### الملخص:

إن أحكام الرقابة بصورها المختلفة على أعمال مؤسسات الدولة تعد ركيزة أساسية لحماية مبدأ المشروعية و سيادة القانون، والرقابة المالية التي تتمثل في مجموعة من الإجراءات الهدفه الى تقييم و تقويم أعمال الدولة من خلال مراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية تكتسب اهمية بالغة في المنع او الحد من وقوع المخالفات المالية.

والجهة المنوط بها عملية الرقابة المالية تلاحق المخالفات المالية ل تلك المؤسسات من خلال التأكيد و التدقيق في صرف المبالغ من الموارزنة العامة للدولة، وكذلك الرقابة على تصرفات الدولة (الادارة) ذات الطابع المالي عن طريق الاطلاع على السجلات و الإيرادات الحسابية. وبعد ديوان الرقابة المالية من أهم مؤسسات الرقابة المالية في إقليم كوردستان- العراق حيث نص قانونه على تمنع الديوان بإختصاص الرقابة المالية على التصرفات المالية والإدارية لمؤسسات الإقليم، ومن بين تلك التصرفات تتمثل بالعقود الإدارية، ومن دون منازع فإن هذا الإختصاص يكتسب أهمية كبيرة في إلزام الجهات الإدارية المتعاقدة بالتقيد بالقواعد و التعليمات و أن تجسّد في أعمالها العقدية مبدأ المشروعية لضمان حسن تطبيق القانون و حماية الأموال العامة والخاصة للدولة.

إن الهدف من كتابة هذا البحث هو بيان حدود تلك الرقابة في شتى مراحل إبرام العقد الإداري و تنفيذه، وبيان دور الديوان في أية مرحلة من المراحل تلك. وذلك في سياق خطة بحثية محكمة إلى أن وصل البحث لخاتمه المتمثلة بأبرز الإستنتاجات و النتائج البحثية و كذلك ما طرح فيها من مقتراحات و توصيات من أجل سد النواقص و العيوب، و تطوير هذا النوع من الرقابة من خلال تعظيم دور ديوان الرقابة المالية في احكام رقابته على العمليات العقدية الإدارية قبل التنفيذ و بعده.

**الكلمات المفتاحية:** العقود الإدارية، ديوان الرقابة المالية، الرقابة السابقة، الرقابة اللاحقة، التقرير السنوي، التقرير الخاص.

### پوخته:

ئەنجامدانى چاودىرى بەشىواز جۆربەجۆر ھكانيھو لەسەر كارى دامەزراوەكاني و لات بەبەنەمايەكى بەنەرەتى دادەنرەت لەپىناو پاراستنى پەنسىپى رەۋايەتى و سەرەرپىتى ياسا، و چاودىرى داراپىش كېرىتىه له كۆمەلە رىكارىكى ئامانجىدار بۆ ھەلسەنگاندىن و چاكسازىكەنلىنى كارھكاني دامەزراوەكاني و لات لەرىگە چاودىرىكەنلىنى جىيەجىنگىرىنى پلان و كارنامە حکومىيەكەنھو گەنگىيەكى بەرچاوى ھەمە لەنەھىشتن و كەمكەنھو ھەشىشەن و سەرپىچىھ داراپىيەكەندا.

ئەو لايەنەشىي كەپرۆسەھ چاودىرى داراپى بى سېپىدرارو بەدواداچون بۆ سەرپىچىھ داراپىيەكاني و لات دەكەت لەرىگە دەنلىباونەھ و وردىبىنىكەن لەخەرچىرىنى كۆزەمەكاني بودجەھى گشتى و لات، و چاودىرىكەنلىنى چالاکىيەكاني و لات (كارگىرى) ئەوانەھى سروشىتىكى داراپىان ھەمە ئەوش بەشىوازى بەئاگابون و لىكۈلەنەھەكەن لەتومار و داھانە ژمیركاراپىيەكەن.

ديوانى چاودىرى داراپىش بەگەنگىرىن دامەزراوەكاني چاودىرى داراپى لەھەرئىمى كوردىستانى عېراق دادەنرەت، بەجۆرەت لەياساكەيدا دەقى هيئاوه سەبارەت بە بەھەرماندۇنى ديوان له تايىەتكاربى داراپى چاودىرى داراپى لەسەر رەفتاره داراپى و كارگىرىيەكاني دامەزراوەكاني ھەريم، لەتىۋەندىي ئەو رەفتارانەش بىرىتىه لەگەنگىيەستە كارگىرىيەكەن، بەدەنلىاپىيەھە ئەم تايىەتكاربىيە گەنگىيەگى گەورە بەدەستىپىت لەھەر انپەر پاپەندىرىنى لايەنە كارگىرىيەكەن بە پاپەندۇن بەپاسا و بىنمايەكەن، و لەكارە

گریمهستیه کانیشدا بەتایبیهت پرنسپی ڕەوايەتی بەرجەستە بکات لەپیناو گەرانتیکردنی باش جیبەجیکردنی یاسا و پاراستنی مالە گشتی و تایبەتیه کانی و لات.

ئامانجى نوسینى ئەم تویېزىنەوەيە دەرخستنی سنور و چوارچىوهى ئەم جۆرە چاودىریيە لەھەمو قۇناغەكانى گەریدان و جىبەجىكىردنى گریمهستى كارگىرېيدا، وئاشكرا كەردنى رۆل دیوان لەھەر قۇناغىك لەم قۇناغانەدا. ئەوش لەچوارچىوهى پلانىكى تویېزىنەوەي توکىمەدا تا گەشتىتە كوتايىمەكەي كەپرىيەتى لەدىار تىرىن دەرەنچام و ئەنچامەكانىي، لەگەمل خىستەرەوى پېشنىاز و راسپارەكان لەپیناو پېرىكەرنەوەي كەمۈكۈرتىي و نەنگىكەكانىي، و لەپیناو پېشخستنی ئەم جۆرە چاودىری لەرىگەي توندو توڭىردنى رۆل دیوانى چاودىری دارايى لەمەر چاودىریكەنی گریمهستەكە پېش و پاش جىبەجىكىردنى.

**وشه كلىيەكان:** گریمهستە كارگىرېيەكان، دیوانى چاودىری دارايى، چاودىری پېشەخت، چاودىری پاشەخت، راپورتى سالانە، راپورتى تاييەت.

### Abstract:

The provisions of control, in its various forms, on the work of state institutions is regarded as a basic pillar for protecting the principle of legality and the rule of law, and financial control, which is represented in a set of procedures aimed at evaluating the work of the state through monitoring the implementation of government plans and programs, this has great importance in preventing or limiting the occurrence of Financial violations.

The entity assigned with the financial control process pursues the financial violations of these institutions by ascertaining and checking the disbursement of funds from the state's general budget, as well as controlling the state's actions (The Administration) which is of a financial nature by looking at records and accounting revenues. The Office of Financial Supervision is one of the most important financial control institutions in the Kurdistan Region - Iraq, as its laws stipulate that the Bureau enjoys the jurisdiction of financial control over the financial and administrative actions of the region's institutions, and among those actions are administrative contracts. The contracting administration shall abide by the laws and instructions and embody in its contractual work the principle of legality to ensure the proper application of the law and the protection of public and private funds of the state.

The aim of writing this research is to clarify the limits of that control in the various stages of concluding and implementing the administrative contract, and to clarify the role of the Bureau in any of those stages. And this is in the context of a tight research plan until the research reaches its conclusion represented by the most prominent conclusions and research outcomes, as well as the proposals and recommendations put forward in it, and that is in order to fill the shortcomings and defects, and, further to develop this type of oversight by maximizing the role of the Board of Financial Audit in the provisions of its control over the contractual administrative operations and that is before and after implementation.

**Keywords:** Administrative contracts, The Board of Financial Supervision, Previous supervision, subsequent control, annual report, special report.

## المقدمة:

### أولاً: مدخل تعريفي لموضوع البحث

تعد الرقابة على أعمال الإدارة العقدية وسيلة مهمة ضمن الوسائل والسبل التي تهدف إلى حماية المال العام من الهدار وسوء التصرف، وهناك جهات عديدة تقوم بهذا النوع من الرقابة في الانظمة القانونية للدول المختلفة. وفي اقليم كورستان العراق يعد ديوان الرقابة المالية أحد الأجهزة الرائدة والمؤثرة في ذلك المجال، إذ يتولى الكشف عن حالات الغش والتلاعب ويقوم بمكافحة الفساد المالي والإداري من خلال المتابعة التي يقوم بها بشأن أعمال مؤسسات الدولة أو الجهات الإدارية، إذ يقوم بمتابعة الإدارة للوقوف على مدى التزامها بتطبيق القوانين المالية والإدارية وبالمبادئ التي تحكم العلاقات العقدية وغير العقدية، الأمر الذي أرتأينا ان ندرس في هذا البحث الجزئية التي تتعلق برقابة الديوان على العقود الإدارية من خلال بيان حدود الإختصاص الرقابي لديوان في شأن العقود الإدارية بمراحتها المختلفة.

### ثانياً: أهمية البحث

إن دراسة حدود الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية على العقود الإدارية تكتسب أهمية، ابرزها:

- أن الإختصاص الرقابي لديوان يتمحور حول المسائل المالية و التأكيد من حسن صرف النفقات العامة من خلال الأنشطة الإدارية المختلفة لا سيما من خلال العمل القانوني العقدي للإدارة. وذلك بهدف التأكيد من التزام الإدارة بالقواعد المالية الموضوعة في سياق قانون الموازنة العامة أو أي تشريع مالي آخر للحيلولة دون إهار المال العام.
- إن دراسة الموضوع بهدف احكام وتطوير رقابة ديوان الرقابة المالية على العقود الإدارية بمراحتها المختلفة تؤدي إلى المنع او الحد من وقوع الممارسات التي تدخل خانة الفساد المالي والإداري أو المخالفات المالية اية كانت صورتها، كما ان ايجاد إطار قانوني يتضمن حسن تنفيذ نشاط جهات الإدارية في ابرام تلك العقود وتنفيذها من حيث مطابقتها للقوانين والتعليمات الخاصة بالعلاقات التعاقدية يكون اهمية محورية لهذا البحث.

### ثالثاً: أهداف البحث

تتمثل أهداف الدراسة في:

1. بيان الوسائل الرقابية التي تكون بيد الديوان عند إحكام رقبته على التصرفات الحكومية العقدية، و حدود إختصاصه الرقابي في هذا المجال.
2. بيان الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية فيما يتعلق بالتعاقدات الإدارية في مرحلتي الإبرام و التنفيذ ، وكذلك اظهار مدى دوره في ممارسة الرقابة السابقة على العقود الإدارية من عدمه.

### رابعاً: إشكالية البحث

تتجلى إشكالية البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ماهي حدود الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية على العقود الإدارية؟ هل تصرف إلى ما بعد تنفيذ العقود الإدارية، أم تشمل مرحلة ابرام العقود وما تسببها من تصرفات؟
2. ما هي نقاط الضعف والخلل التي تشوّب قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان فيما يتعلق بمارسته للرقابة المالية على العقود الإدارية؟
3. هل يشترط القانون إستشارة ديوان الرقابة المالية من قبل الجهات الإدارية المتعاقدة قبل ابرامها للعقود الإدارية؟

## خامساً: فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث في إن امتلاك ديوان لرقابة المالية الاختصاص في أحکام رقابته على العقود الإدارية بصورة خالية من العيوب والثغرات يؤدي إلى حماية المال العام من الهدر وسوء التصرف، والحد من إنتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في إبرام العقود الإدارية وتنفيذها.

## سادساً: منهج البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي عن طريق عرض ومناقشة مضامين النصوص القانونية التي تتعلق بالإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان- العراق رقم(2) لسنة 2008، مع الإشارة إلى تقارير الديوان. كما أعتمدنا في جزء من الدراسة على منهج المقارنة عند البحث في التنظيم القانوني للجهاز المركزي للمحاسبات المصري.

## سابعاً: هيكلية البحث

ستكون خطة دراستنا مقسمة إلى مبحثين، المبحث الأول نتناول فيه الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية ووسائله من خلال مطلبين نتحدث في المطلب الأول عن تعريف الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية، وفي الثاني ندرس الوسائل الرقابية لديوان الرقابة المالية. ونخصص المبحث الثاني لدور ديوان الرقابة المالية في أحکام الرقابة على العقود الإدارية من خلال تقسيمه إلى مطلبين، يخصص المطلب الأول لرقابة الديوان على مرحلة إبرام العقود الإدارية ، وننطرق في المطلب الثاني إلى رقابة الديوان على مرحلة تنفيذ العقود الإدارية.

### المبحث الأول: ماهية الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية ووسائله

يعتني العديد من الدول بتطوير دور الرقابة العليا فلهذه الأجهزة حق واختصاص رقابي من عدة نواح لأجل المحافظة على المال العام وضمان حسن الأنشطة المالية والإدارية وسلامتها والتأكد من التزام الجهات الخاضعة لرقابتها بالقوانين والأنظمة والتعليمات<sup>(1)</sup>، ومراقبة الإنحرافات والأخطاء والإخلالات والتلاعب بالموازنة العامة للدولة<sup>(2)</sup>، وفي إقليم كوردستان - العراق يمارس ديوان الرقابة المالية هذا النوع من الإختصاص بواسطة مجموعة من الوسائل الرقابية يتمثل أهمها بالتقارير السنوية التي يقدمها الديوان إلى رئاسة إقليم و مجلس الوزراء و برلمان كوردستان- العراق و يبين فيها جميع الأوضاع المالية والإدارية في مجال إختصاصه الرقابي<sup>(3)</sup>.

فديوان الرقابة المالية منذ تأسيسه يتولى مهامه و يمارس أعماله الرقابية في ضوء النصوص التشريعية التي نظمت عمله و نطاق رقابته و حدوده في سياق قانونه المرقم(2) لسنة 2008.

وفي دولة مصر هناك العديد من الأجهزة والهيئات الرقابية المستقلة التي تمارس دوراً كبيراً و فعالاً في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري و لعل أبرزها هو الجهاز المركزي للمحاسبات حيث تم إنشاؤه بالقانون المرقم (144) لسنة 1988.

في ضوء ماقدم سوف نقسم دراسة هذا المبحث إلى مطلبين، نخصص المطلب الأول لتعريف الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية، ونتناول في المطلب الثاني الوسائل الرقابية لديوان :

<sup>(1)</sup> رامي أحمد فروانة، تقويم وتطوير دور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية" دراسة مقارنة" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم والإقتصاد، جامعة الأزهر، 2011، ص.3.

<sup>(2)</sup> الموازنة العامة: خطة مالية تعبر عن تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات، تتضمن جداول تخطيطية لتخمين الإيرادات وتقدير النفقات بشقيها الجارية والاستثمارية لسنة مالية واحدة. ينظر: المادة(1/ثانية) من قانون الادارة المالية الاتحادية العراقي المرقم (6) لسنة 2019.

<sup>(3)</sup> المادة (7) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان رقم (2) لسنة 2008 .

## المطلب الأول: تعريف اختصاص الرقابة المالية لديوان الرقابة المالية

يقصد بالرقابة المالية مجموعة من الأعمال لتعقب تنفيذ الخطط و السbasات الموضوعة بقصد التعرف على أية إنحرافات أو تجاوزات، إضافة إلى المحافظة على المال العام من عمليات الاختلاس أو الهدار أو الضياع أو سوء الاستعمال<sup>(4)</sup> ويتعني اختصاص الرقابة المالية تحقيق النفع العام للمواطنين من خلال اخضاع الأنشطة الإدارية والمالية قبل تنفيذها إلى نوع خاص من الرقابة تسمى بالرقابة المسبقة وخصوصاً الرقابة المالية التي تهدف إلى كشف الحالات الغامضة أو تحليلها ومعالجتها قبل حدوثها، ولعرض تطبيق الموازنة العامة للدولة تطبيقاً سليماً تراعي فيه كافة القواعد المقررة في المشرعية المالية<sup>(5)</sup>. ويتميز اختصاص الرقابة المالية بعدة خصائص منها:

1. رقابة مستمرة: يقصد بها إجراء الرقابة السنوية بشكل دائم و مستمر على الحسابات النهائية لكل عام للجهة الخاضعة للرقابة.
2. رقابة دورية: يقصد بها إتمام الرقابة على المراحل الدورية خلال السنة المالية وإصدار التقرير الرقابي السنوي.
3. رقابة مفاجئة: يقصد بها قيام جهاز الرقابة بإجراء الرقابة مفاجئة بدون إنذار نتيجة أخبار مسبقة عن مخالفات مالية أو بناء على طلب من جهات مسؤولة، ويكون الهدف من هذا النوع من الرقابة الكشف عن مدى التزام الجهات المعنية بالقوانين والتعليمات المالية أو الكشف عن خطأ أو غش<sup>(6)</sup>.
4. رقابة شاملة: وفقاً لهذا النوع من الرقابة يتم إجراء الرقابة المالية على جميع نشاطات و المعاملات المالية<sup>(7)</sup>.

ويضطلع ديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان\_العراق باختصاص الرقابة المالية في ظل قانونه ذي الرقم (2) لسنة 2008، حيث تقضي المادة (11) منه بأن للديوان حق الاطلاع على الوثائق وملفات المعاملات العلنية والسرية ذات العلاقة بالاعمال المالية عدا الوثائق التي يستثنىها رئيس الإقليم بالتنسيق مع برلمان كوردستان و رئيس الوزراء<sup>(8)</sup>، و وفقاً لأحكام القانون يمكن القول أن الديوان أصبح يمارس رقابته المالية بصفة تغطي كلًا من الرقابة المالية والنظمية و رقابة الأداء معًا وهو ما يسمى بالرقابة الشاملة.

والرقابة المالية التي يقوم بها الديوان الرقابة المالية في العراق تتمثل في فحص وتدقيق المعاملات والتصرف في الإيرادات و النفقات العامة والإلتزامات المالية سواء كانت تخطيطاً أو جبايةً أو انفاقاً للموجودات بأنواعها للتحقق من صحة تقييمها و تحجيمها في الدفاتر والسجلات النظامية، والتأكد من وجودها وعائديتها وكفاءة تداولها واستخدامها وادامتها وسلامتها و المحافظة عليها وعلى المستندات والسجلات و الدفاتر الحسابية و الموازنات والبيانات المالية والقرارات و الوثائق و الامور الإدارية ذات العلاقة بمهام الرقابة<sup>(9)</sup>.

ويظهر مما سبق أن التدقيق في الإلتزامات المالية والإيرادات و النفقات العامة للدولة و التأكد من سلامتها بشكل تتحقق فيه حمایتها من الاهدار و سوء التصرف من قبل ديوان الرقابة المالية الإتحادية عند ممارسة إختصاصه بدل على انه يمتلك إختصاصاً واسعاً و شاملأ بخلاف إختصاص الرقابة المالية لديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان، حيث انه ليس للديوان الإقليمي أية صلاحية في تدقيق الوثائق المالية لرئيس إقليم كوردستان بل له إبداء الرأي فيها فقط.

ويباشر الجهاز المركزي للمحاسبات المصري إختصاصاته في الرقابة المالية في نطاق أوسع مقارنة مع نطاق الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان\_العراق، كما أشار قانونه المرقم (144) لسنة 1988، ففي المادة (5) أو لـ 2,1 حيث ان الفقرة الأولى تتضمن الإختصاص الرقابي في مجال الرقابة المالية:- وهي عملية التأكد من سعي المنظمة إلى تنفيذ الخطط التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف و الغايات الكلية لها خلال فترة معينة، وأن الجهاز له الرقابة على وحدات الجهاز الإداري للدولة و

<sup>(4)</sup> ينظر: رامي أحمد فرونة، تقويم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية" دراسة مقارنة" ، مصدر سابق، ص 70.

<sup>(5)</sup> ينظر: بن كرش توفيق، دور الرقابة المالية في تسهيل و ترشيد النفقات العمومية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجاريه، جامعة الجزائر، 2018، ص 6.

<sup>(6)</sup> ينظر: فتاح كاظم جاسم الغانم، دور ديوان الرقابة المالية في كشف الغش في لاحتيال في البيانات المالية " دراسة مقارنة" رسالة ماجستير، كلية الإداره والإقتصاد ، جامعة القادسية، 2017، ص 31.

<sup>(7)</sup> ينظر: صباح سعد الدين عمر العلمي، دور الرقابة المالية والإدارية كمدخل للتنمية والإصلاح الإداري في الدولة ، بحث منشور في الموقعي الإلكتروني الآتي : <https://repository.najah.edu> تاريخ الزيارة 18/12/2021.

<sup>(8)</sup> المادة (11) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان\_العراق المرقم (2) لسنة 2008.

<sup>(9)</sup> المادة (10) من قانون ديوان الرقابة المالية الإتحادية المرقم (31) لسنة 2011.

وحدات الحكم المحلي والهيئات العامة الخدمية وخاصة في سبيل تحقيق مراقبة حسابات مختلف اجهزة الدولة من ناحيتي الايرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتقييم على المستندات والدفاتر والسجلات المتحصلة والمستحقات العامة والمصروفات العامة والتثبت من ان التصرفات المالية والقيود المحاسبية الخاصة بالتحصيل وذلك للتأكد من أن الصرف قد تم بطريقة سلية وفقاً للقوانين واللوائح المحاسبية والمالية المقررة والقواعد العامة للموازنة العامة، ومراجعة حسابات المعاشات والمكافآت وصرفيات التأمين والضمان الاجتماعي والاعانات والتثبت من مطابقتها للقوانين، ومراجعة حسابات التسوية والحسابات الجارية والحسابات الوسيطة والتثبت من صحة العمليات الخاصة به، ومن ان ارقامها مقيدة في الحسابات وانها مؤيدة بالمستندات القانونية وفحص السجلات والدفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكشف وقائع الاختلاس والاهمال والمخالفات المالية وبحث بوعائتها وأنظمة العمل التي ادت الى حدوثها، وإقتراح وسائل علاجها، وكذلك مراجعة الحسابات الختامية لمختلف الوحدات المحاسبية ومراجعة الحساب الختامي للموازنة العامة<sup>(10)</sup>.

كما ان الجهاز المركزي للمحاسبات المصري له اختصاص في مجال تنفيذ الخطة وتقديم أداء الرقابة على استخدام المال العام وبيانها في هذا المجال مجموعة من الاختصاصات:

- متابعة تقييم أداء الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز حيث تباشر نشاطها في مجال الخدمات والاعمال وذلك على مستوى الوحدة وعلى مستوى مجموعة الوحدات ذات النشاط المتماثل
- متابعة تحقيق اهداف الانتاج السلعي وانتاج الخدمات كما ورد
- متابعة تنفيذ المشروعات لاهداف تصدرها
- تتبع النتائج التي ترتب على تنفيذ مشروعات الخطة وتقديم هذه النتائج مع مقارنتها بالاستثمارات وتكلفتها والمواد المستخدمة فيها، متابعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية، ومتابعة وتقديم القروض والمنح المبرمة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية الممنوحة من البنوك الأجنبية والمدینونية مع العالم الخارجي<sup>(11)</sup>.

كما ان هذا الجهاز يضطلع أيضاً في ممارسة اختصاصه الرقابي بالرقابة القانونية على القرارات الصادرة في المخالفات المالية حيث يقوم بفحص ومراجعة القرارات التي تصدر من الجهات الخاضعة لرقابته في شأن المخالفات المالية التي تقع بها، وذلك للتأكد من أن الإجراءات المناسبة قد اتخذت بالنسبة لتلك المخالفات وان المسؤلية عنها قد حدّدت وتمت محاسبة المسؤولين عن ارتكابها<sup>(12)</sup>.

ما تقدم نستنتج بأن حدود الإختصاص الرقابي لجهاز المركزي للمحاسبات المصري أكثر سعًةً من حدود الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان - العراق لأن الجهاز يمارس الإختصاص الرقابي من الناحية المالية وله حق الرقابة على الأداء و متابعة تنفيذ خطة الوحدات الخاضعة للرقابة التي تباشر نشاطها في مجال تقديم الخدمات للمواطنين، ومتابعة تنفيذ المشروعات مع الأهداف التي رسمت لها، والنتائج التي تترتب عليها. كما له حق الرقابة القانونية على القرارات الصادرة في الإمور المتعلقة بالمخالفات المالية بخلاف حدود الاختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان- العراق التي لا تمتد لهذا النوع من الاختصاص.

## المطلب الثاني: الوسائل الرقابية لديوان الرقابة المالية

يسعى الديوان لترسيخ مفهوم رقابته التي يجريها، وخلق الثقة بها في حماية المال العام، ومساعدة الجهات محل الرقابة في معالجة حالات الخلل وتحسين أدائها، من خلال التقارير الصادرة عنه وفقاً للقانون النافذ، ويمتلك ديوان الرقابة المالية جمعاً من الوسائل الرقابية اثُرها اهمية تتمثل باعداد التقارير التي تتضمن الآراء و الملاحظات و المقترنات المتعلقة بالأوضاع المالية والإدارية للجهات الخاضعة لرقابتها و يقدمها إلى الجهات المعنية<sup>(13)</sup>، ويدع اعداد التقارير من أهم واجباته بغض النظر عن أنواعها من خلال

<sup>(10)</sup>ينظر: د. محمد سامر دغمش، استراتيحيات مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية والأثار المترتبة على الفساد المالي، "دراسة مقارنة، ط1، مركز الدراسات العربية، 2018، ص233،234: الفقرة (الأولى) من المادة (5) من قانون جهاز المركزي للمحاسبات المصري المرقم (144) لسنة 1988.

<sup>(11)</sup>الفقرة (ثانية) من المادة (5) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المصري المرقم (144) لسنة 1988 .

<sup>(12)</sup>الفقرة (أولاً، ثانياً، ثالثاً) من المادة (5) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المصري المرقم (144) لسنة 1988 .

<sup>(13)</sup>ينظر: مصطفى رزاق وبسين، الرقابة الإدارية على الأموال العامة " دراسة مقارنة" ، ط1، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2018، ص211 وما بعدها.

تلخيص معتبر بصورة عامة عن الرأي المبني المحايد للديوان وحكمه على البيانات والمعلومات المقدمة له ، فهي نتيجة نشاطه و الأعمال التي يقوم بتدقيقها<sup>(14)</sup> .

ويعرف التقرير على أنه وثيقة أساسية وجوهرية تحررها الإدارات المركزية والإجهزة القائمة بالرقابة و يتضمن التقرير ما توصل إليه الديوان من نتائج دقيقة عن تنفيذ الموازنة العامة وسائر القوانين المالية التي تتعلق بها مع توجيه الملاحظات و الإنقادات المتعلقة بالمخالفات المالية (15). وقد يمثل التقرير حصيلة الإستنتاجات و الإقتراحات و التوصيات و المسؤوليات المترتبة عن المخالفات التي يصل إليها الديوان، و عناصر الضعف للإدارات والجهات الخاضعة لرقابة الديوان وكيفية معالجتها (16). كما يعد التقرير من أهم المخرجات المحسوسة للعمل الرقابي فهو يمثل خلاصة العمل الذي قام به الجهاز الرقابي خلال عام إذا كان التقرير سنوياً، أو خلاصة العمل الرقابي الفردي لحساب معين إذا كان تقريراً دورياً.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نحدد أهمية تقارير ديوان الرقابة المالية بالنسبة للسلطات العامة الأخرى:

أولاً: فيما تخص السلطة التشريعية فإنها تتيقن بواسطة تقارير الديوان حول مدى تطبيق القوانين المالية والأنظمة والتعليمات من قبل الجهات الإدارية المنفذة لها، وبالتالي يمكن ان تتحرك السلطة التشريعية في ضوء تلك التقارير وبالاعتماد على وسائلها من أجل ضمان سلامة تطبيق تلك القوانين.

ثانياً: ما تخص السلطة التنفيذية، فإن تقارير الديوان تساعد الجهات الإدارية المختلفة على القيام بأفضل أداء في مجال تنفيذ الموازنة العامة للدولة وكيفية استخدامها والتأكد من إستعمالها في أفضل الأوجه التي تحقق المصلحة العامة وعدم الإسراف في صرفها وتوجيه اهتمام المسؤولين في هذه السلطة إلى الوقوف على نقاط الضعف التي تم تشخيصها ومعالجتها وفقاً للتوصيات والمقررات التي يقدمها الديوان.

ثالثاً: بالنسبة للرأي العام، لاشك أن الرأي العام يمثل الشعب لذلك فهو أحق في معرفة كيفية تنفيذ الموازنة العامة للدولة، ونشر هذه التقارير تساعد على ذلك، فعلانية تقارير الديوان و نشرها للرأي العام تمثل تجسيداً للممارسات الديمقراطية بين السلطات العامة للدولة و الشعب<sup>(17)</sup>.

ويمكّنا القول إن دور الرأي العام عند نشر التقارير التي يعدها ويقدمها الديوان له أهمية كبيرة، لأن الديوان يعلن للمواطنين كيفية تنفيذ الموازنة العامة للدولة من قبل المؤسسات الحكومية من ضمنها صرف المبالغ المخصصة لتنفيذ المشاريع والتعاقدات الإدارية.

وقد اورد المشرع الكوردستاني الوسيلة الرقابية المتمثلة باعداد التقارير في نص المادة (9) من قانون الديوان ، وبعد التقرير السنوي أهم الوثائق التي ترمز الى النشاط الرقابي له ، وتقدم التقارير السنوية تلك إلى رئيس الإقليم وبرلمان كوردستان ومجلس الوزراء في نهاية كل سنة ويتضمن الملاحظات والمقررات المتعلقة بمدى التزام الجهات محل الرقابة بالقوانين والأنظمة التي تنظم عملية الإنفاق العام وتحصيل الإيرادات العامة للدولة، اي بمعنى آخر لا يمكن أن يكون التقرير مكملاً الا إذا كان متضمناً الصفات المطلوبة في التقرير الشكلي والموضوعية<sup>(18)</sup>. كما يعد ويقدم ديوان الرقابة المالية نوعاً آخر من التقارير وهي التقارير الإستثنائية (أو الخاصة) عند الحاجة لكل أمر مهم في أي وقت يراه مناسباً للتبه على بعض الأمور الخاصة التي يتطلب الكشف عنها في مجال الرقابة وتقييم الأداء المالي والإداري والإقتصادي ويقدم هذا التقرير إلى الجهة المطلبة للرقابة أو إلى البرلمان و رئاسة مجلس الوزراء<sup>(19)</sup>.

<sup>14)</sup> ينظر: محمد ضافي الغالي، النظام الإجرائي لعمل ديوان الرقابة المالية الإتحادية" دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2018، ص116.

<sup>15</sup> ينظر: عبد الباسط على جاسم الزبيدي، المالية العامة و الموازنة العامة للدولة و الرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي للحديث، الإسكندرية، 2015، ص 145.

<sup>(16)</sup> ينظر: أحمد على عبد الحكيم الصوافي، ديوان الرقابة المالية في العراق "دراسة مقارنة" رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية، لبنان، 2012، ص 121.

<sup>(17)</sup> ينظر عبد الشتاوي حماد الجميلي، رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النصرين، 2004، ص 114-116.

(18) المادة (9) الفقرة (أولاً) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان – العراق المرقم (2) لسنة 2008.

(19) المادة (9) الفقرة (ثانياً) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان العراق المرقم (2) لسنة 2008.

إضافة إلى اعداد وتقديم التقارير الاعتيادية (او السنوية) والتقارير الاستثنائية فإن الديوان ورئيسه يمتلكان مجموعة من الوسائل القانونية المتاحة وفقاً لقانون ديوان الرقابة المالية، ابرزها هي :

1. لرئيس الديوان التحقيق في المخالفات المالية بواسطة من يستطيع إكتشاف المخالفات سواء كان من العاملين في الدائرة أو من غيرهم<sup>(20)</sup>.
2. لرئيسة الديوان الحق في اقامة الدعوى القانونية على مرتکبى الجرائم المالية بواسطة الإدعاء العام، أو الاستعانة بموظفي الحكومة أو الخبراء عند الحاجة ومتى ما ترى اهمية إشراكهم في العمل الرقابي<sup>(21)</sup>.

وبالنسبة للجهاز المركزي للمحاسبات المصري فيقوم بإعداد تقارير عددة في مجال رقابته وهي:

1. **التقارير الخاصة:** التي تثبت فيها ملاحظات حول رقابته على اعمال الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز، ويقوم بإرسالها إلى رؤساء تلك الوحدات الإدارية، ومع ذلك يقوم بإعداد تقارير تتضمن مراجعة للحسابات الختامية للوحدات التي يتالف منها الجهاز الإداري للدولة المصرية ويقوم الجهاز المركزي بإرسال تلك التقارير إلى وزارة المالية<sup>(22)</sup>.
2. **التقرير السنوي:** هو عبارة عن تقرير حول الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، ويشمل بصفة عامة الملاحظات التي تكشف للجهاز مباشرته لاختصاصاته في مجال الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة و ذلك من خلال سنة مالية كاملة، ويتضمن كذلك الملاحظات التي يدونها فيما يخص كل موضوع والأسباب التي أسهمت في كشف الجهاز تلك الأخطاء والنتائج التي توصل إليها الجهاز وعلى الجهة التي تعينها الملاحظات التي كشفها الجهاز أن تتخذ خطوات لمعالجة هذه النتائج ويرسل الجهاز هذه التقارير إلى مجلس الشعب<sup>(23)</sup>، وإضافة إلى هذين النوعين من التقارير يقوم الجهاز بإعداد تقارير أخرى سنوية عن أعمال رقابته بالنسبة لأخطاء الجهات الإدارية للدولة والمؤسسات الحكومية ويقدم نسخا منها إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب ورئيس مجلس الوزراء<sup>(24)</sup>.

وتجير بالتنويع ان الجهاز المركزي للمحاسبات يباشر اختصاصه الرقابي بواسطة إخطار ممثلي وزارة مالية أو الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز بجميع الحالات التي تتضمن فيها مخالفات مالية<sup>(25)</sup>.

مما تقدم نرى أن التقارير الخاصة التي يقدمها الجهاز المركزي للمحاسبات المصري عن مخالفات المؤسسات الحكومية إلى رؤساء الوحدات الإدارية و وزارة المالية تتضمن في ظل قانونه نقطة مهمة جداً تؤدي إلى اتخاذ الإجراءات الالزمة تجاه مسألة جهة الإدارة التي قامت بهذه المخالفات، بواسطة تشكيل لجنة تحقيقية خاصة بها، بخلاف ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان-العراق الذي له إعداد تقارير (سوانة و خاصة)، دون رفعها إلى وزارة المالية سوى بعض الحالات الخاصة، وكذلك للجهاز المركزي للمحاسبات المصري إعداد تقارير أخرى سنوية إضافة إلى تقارير (سنوية و خاصة) بخلاف ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان-العراق الذي له حق إعداد تقارير سنوية و خاصة.

وتجير بالذكر إن القانون لم يتطرق إلى إمكانية متابعة الديوان تقاريره المقدمة إلى الجهات المعنية للوقوف على مدى التزام الجهات المشمولة برقابته بتنفيذ توصياته، ومعالجة جوانب القصور التي أشار إليها الديوان في ملاحظاته ويصدر بيان بنتائج المتابعة تلك<sup>(26)</sup>.

الأمر الذي نراه نفسيأً في القانون لأن تلك المتابعة تمثل الهدف الأساس في تقييم فاعلية تقارير الديوان، ولا شك أن من أهداف عمل الديوان تحسين أداء الجهات الحكومية الخاضعة للرقابة من خلال تنفيذ التوصيات التي ترد بتقاريره الرقابية. كما ان زيادة فعالية هذه التقارير تساعد الحكومة و البرلمان، حيث ان عمليات متابعة تنفيذ تقارير الديوان تساهم في توفير المعلومات و البيانات و الحقائق للبرلمان و للجهات الأخرى.

(20) المادة (9) من نظام ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان \_العراق المرقم (212) لسنة 1999.

(21) المادة (16) الفقرة (سادساً، ثامناً) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان \_العراق المرقم (2) لسنة 2008.

(22) المادة (18) الفقرة (1) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المصري المرقم (144) لسنة 1988.

(23) المادة (18) الفقرة (5) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المصري المرقم (144) لسنة 1988 .

(24) المادة (18) الفقرة الأخيرة من القانون أعلاه .

(25) المادتان (14،15) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المصري المرقم (144) لسنة 1988

(26) <https://www.nao.gov.bh/category/follow-up-on-the-naos-reports>

## المبحث الثاني: دور ديوان الرقابة المالية في أحكام الرقابة على العقود الإدارية

من المنتظر أن يكون لديوان الرقابة المالية دور مؤثر في أحكام رقتبه على العقود الإدارية في مراحلها المختلفة، وذلك لضمان تقديم الخدمات بشكل مطلوب قانوناً وبعيدة عن اهدار المال العام وسوء التصرف به. فالعقود الإدارية لابد أن تخضع إلى نوع خاص من الرقابة لمتابعة كل أنواع التصرفات المالية للوقاية من الإنحرافات وإنهاك قواعد صرف الموازنة العامة، بعد التأكيد من مشروعية كل الأعمال المالية ومطابقتها للقوانين والتعليمات المعمول بها أساساً لتطبيق الموازنة العامة تطبيقاً صحيحاً و سليماً<sup>(27)</sup>. ولابد أن مجال العقود الإدارية يعده مجالاً واسعاً لانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري بسبب إساءة إستعمال السلطة المالية من قبل الجهات الإدارية المتعاقدة وإخلال موظفيها بواجب النزاهة وهذا تترتب عليه أضرار خطيرة بالموازنة العامة<sup>(28)</sup>.

إن رقابة الديوان على العقود الإدارية تعد أهم أشكال الرقابة وأكثرها فاعلية إذ من خلالها يمكن التأكيد والتحقق من مدى قيام الأجهزة الإدارية القائمة بتلك العقود بالإلتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات المتصلة بالعقود الإدارية من أجل بيان التقصير والإهمال والخطأ في تلك العقود<sup>(29)</sup>.

كما إن أحكام الرقابة على العقود الإدارية لها أهمية كبيرة من نواح عده:

**أولاً:** تؤثر من الناحية الإدارية على إحترام جهات الإدارية المتعاقدة لمبدأ المشروعية القانونية في تصرفاتها، وصولاً إلى هدف هذه الرقابة في تحقيق مصلحة الإدارية نفسها بالمحافظة على حسن سير الأعمال بكفاءة وفاعلية، والتأكد من مطابقة تلك العقود للشروط القانونية وأسباب إبرامها والأهداف المراد تحقيقها.

**ثانياً:** تكفل من الناحية القانونية تنفيذ القوانين والتعليمات المتعلقة بالعقود الإدارية ضماناً لحماية حقوق الأفراد و حرياتهم من اعتقد رجال الإدارية ومن فرض الشروط التعسفية على العقود الإدارية.

**ثالثاً:** تضمن إلى حد كبير تنفيذ النفقات المخصصة للعقود الإدارية من إيرادات الدولة بعيداً عن الإسراف وذلك للتأكد من كفاءة وحسن أداء السلطات المنفذة للتعاقدات الإدارية، ومدى إنجاز الأعمال المالية في المواعيد المقررة لإنجاز تلك العقود، وذلك خلال الالتزام بالإعتمادات المرصدة لتلك العقود عن طريق مراقبة المختصين للميزانية المخصصة لتنفيذ العقود الإدارية من الناحية المالية<sup>(30)</sup>.

ويتجلى دور رقابة ديوان الرقابة المالية على العقود الإدارية في مرحلتين هما؛ مرحلة إبرام العقود الإدارية ومرحلة تنفيذها، الأمر الذي يقتضي تقسيم الدراسة فيه إلى مطلبين، المطلب الأول يختص إلى رقابة الديوان في مرحلة إبرام العقود الإدارية، وفي المطلب الثاني يتم تناول رقابة الديوان في مرحلة تنفيذ العقود الإدارية :

### المطلب الأول: رقابة الديوان في مرحلة إبرام العقود الإدارية

إن رقابة الديوان في هذه المرحلة هي رقابة سابقة والتي تسمى بالرقابة (الوقائية أو المانعة) حيث تهدف هذا النوع من الرقابة إلى منع ارتكاب المخالفات المالية، كما يتربع على تطبيق الرقابة هذه التخفيف من درجة المسؤولية التي تتحملها المؤسسات الإدارية عند إبرام عقودها<sup>(31)</sup>.

ومن هنا تهدف هذه الرقابة لتجنب وقوع أي نوع من انواع الفساد سواء كان إدارياً أو مالياً، فضمان هذه المرحلة يؤدي إلى التنفيذ السليم والصحيح للعقد المبرم بين جهة الإدارية ومن يتعاقد معها. ويمكن ان يظهر دور الديوان في هذه المرحلة على مراقبة جدول الكميات والأسعار وتوفير التخصيص والإعتماد المالي، وكذلك على دعوة المناقصة وإعداد الوثائق المتعلقة بالعقد والإعلان الذي

<sup>(27)</sup> ينظر: صدوق المهدى، فعالية الرقابة المالية السابقة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية، ملخص بحث منشور في الموقع الإلكتروني الآتى: [www.asJp.cerist.dz/en/article](http://www.asJp.cerist.dz/en/article) تاريخ الزيارة 08/10/2020.

<sup>(28)</sup> ينظر: إلهام فارة تركي، الرقابة المالية اللاحقة على الصفقات العمومية، ملخص بحث منشور في الموقع الإلكتروني الآتى: <https://www.asjp.cerist.dz/en/acrticle/7453#79688> تاريخ الزيارة 08/10/2021.

<sup>(29)</sup> ينظر: محارب خميس ضاري العبيدي، الرقابة الإدارية المالية على العقود الحكومية، "دراسة مقارنة بين القانونين الأردني والعربي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 37، 38.

<sup>(30)</sup> ينظر: محارب خميس ضاري ، مرجع سابق، ص 41، 51.

<sup>(31)</sup> ينظر: هنادي فوزي حسين، رقابة الإدارة في مرحلة تنفيذ العقد الإداري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2015، ص 105.

يتضمن شروطاً للمناقصة، وكذلك في إسلام العطاءات حتى في إنتهاء مرحلة تقييم العطاءات حتى يبعدها عن المحاباة بين المتنافسين وقطع الطريق أمام إحالة المناقصة وفقاً للرغبات الشخصية لجهة الإدارة المتعاقدة.

وبناءً على ذلك ولأجل تخفيف ظاهرة الفساد المالي في العقود الإدارية يتطلب الأمر أن تتولى الجهة الرقابية مراقبة عملية تخصيص المال العام بصورة صحيحة و تراجع العقد مما كان موضوعه وذلك من أجل تحقيق الهدف الأساسي من العقد نفسه وهو تحقيق المصلحة العامة<sup>(32)</sup>.

بينما الناظر الى قانون الاجهزة الرقابية موضوع الدراسة وفي النموذجين محل المقارنة لا يجد نصاً صريحاً يقضي بإعطاء هذا النوع من الرقابة على العقود الإدارية لذلک الأجهزة الرقابية لا في إقليم كورستان ولا في دولة مصر<sup>(33)</sup>.

ومع ذلك فإن المشرع الكوردي اورد نصاً يمكن ان يفسر على انه تأسيس لرقابة سابقة على مرحلة ابرام العقود الإدارية عندما اعطى لديوان الرقابة المالية صلاحية التقييم لشؤون العقود العامة، وكذلك اوجب على مؤسسات الاقليم ارسال جميع العقود الى الديوان خلال شهر لغرض المتابعة وابداء الملاحظات الضرورية عليها<sup>(34)</sup>.

ويمكن ان يسجل على هذا النص ملاحظات مهمة تتمثل ابرزها في انه جاء بصيغة الجواز وليس الوجوب، اي بمعنى ان صلاحية قيام ديوان الرقابة المالية للتقييم المالي للعقود العامة ليست وجوهية بل يمارس الديوان هذا النوع من الرقابة وفقاً لمشيئتها الذاتية وهذا الامر يضعف بطبيعة الحال احكام الرقابة تلك، كما يمكن ان تتعنت بالانتقائية متى ما مارسها تجاه مؤسسات دون غيرها. كما ان النص لم يأت بحكم قانوني ازاء المؤسسات التي لا ترسل عقودها المبرمة الى الديوان في المدة المحددة. والاهم من هذا وذاك اقرب تقسيم للنص هو ان ارسال العقود يكون خلال شهر من ابرامها وليس قبل ذلك وهذا يضعف بطبيعة الحال تأثير الرقابة على ابرام العقود الإدارية.

اضف إلى ذلك ان هذا الأمر لم تلق نصيباً من التطبيق من الناحية الواقعية على الرغم من ان رئاسة الديوان فاتحت الوزارات والدوائر الحكومية بعدد من الكتب الرسمية والتي تطلب فيها ارسال نسخة من عقودها التي تبرمها والتي تزيد قيمتها على مليار دينار عراقي لأجل التقييم المالي لها<sup>(35)</sup>.

حيث ان الوزارات والدوائر الحكومية لم تلتزم بقرارات رئاسة الديوان بارسال نسخة من عقودها، بل كل ما قامت بها بصورة غير موحدة بإرسال تلك العقود التي تقل قيمتها عن المبلغ المشار إليه في الكتب الرسمية وجلها تتعلق بتمشية الأمور اليومية، الأمر الذي نرى فيه الاسلام والافضل هو إرسال تلك العقود التي لها قيمة محددة إلى الديوان للتدقيق فيها وابداء الملاحظات الضرورية عليها قبل ابرامها، وعند عدم ارسالها او عدم الالتزام بذلك من الضروري عدها مخالفة من المخالفات المالية.

وجدير بالذكر ان الجهات الإدارية ليست حرة في إبرام العقود الإدارية، بل هي مقيدة بقانون العقود الحكومية و مجموعة من المبادئ التي تحكم العلاقات التعاقدية، اذا على الإدراة احترامها والإلتزام بها، فمبادئ العلانية، الشفافية، والمساواة بين الراغبين من مقدمي العطاءات في المناقصات، مبررة لذلک لأن الإدراة في تعاقداتها تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وأنها تتصرف في مال عام متأطر في الموازنة العامة للدولة، وفرض هذا الالتزام على حرية الإدراة هو من أجل تحقيق أكبر وفر وقدر مالي ممكن من خلال اختيار الإدراة للمتعاقد الذي يقدم أفضل عطاء من ناحية الشروط المالية والفنية، وتمكن الإدراة من اختيار المتعاقد الكفاءة فنياً على تنفيذ المشروع. لذا إشارت أغلبية القوانين والتعليمات التعاقدية الحكومية إلى المبادئ تلك من أجل توسيع الدائرة التنافسية بخلق نوع من الضمانات الحقيقة لمقدمي العطاءات والثقة في تعاملات الإدراة<sup>(36)</sup>.

<sup>(32)</sup> ينظر: دريد عيسى إبراهيم، الرقابة على إبرام العقد الإداري بطريقة المناقصة، ملخص أطروحة دكتوراه منشور في الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.main.eulc.edu.eg> تاريخ الزيارة 10/9/2020.

<sup>(33)</sup> نصت المادة (12) من قانون ديوان الرقابة المالية في إقليم كورستان – العراق المرقم (2) لسنة 2008، والمادة (4) من القانون رقم المركزي للمحاسبات المصري المرقم (144) لسنة 1988.

<sup>(34)</sup> المادة الثانية عشرة / اولاً وثانياً من قانون الديوان.

<sup>(35)</sup> قرار مجلس رئاسة الديوان/أربيل المرقم 1/156 ب تاريخ 26/10/2014 والقرار المرقم 1/19 ب تاريخ 9/1/2018 والقرار المرقم 312 ب تاريخ 17/1/2018، والقرار المرقم 312 ب تاريخ 17/1/2018، وقرار رئاسة الديوان/ السليمانية المرقم 25/1/4 في 2021/1/12 غير المنشور، وينظر الفقرة الثانية من المادة (12) في ظل قانون ديوان الرقابة المالية المرقم (2) لسنة 2008 في إقليم كورستان" على مؤسسات لإقليم ارسال جميع العقود والبيانات عن القروض والمنح التي تحصل عليها إلى الديوان خلال شهر لغرض المتابعة وابداء الملاحظات الضرورية عليها".

<sup>(36)</sup> ينظر: أ. م. سام صيبار العاني، القيد الواردة على إجراءات التعاقد بأسلوب المناقصة العامة، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الخاص الثالث- الجزء الثالث، 2017، 253.



وتقصر رقابة ديوان الرقابة المالية في هذه المرحلة على المتابعة و التحقق كي لا تخل الإداره بتلك المبادئ العامة المشاره اليها اعلاه، و تمنع عليها صور الفساد الإداري بواسطة غلق باب المحاباة أو الرشوة في المناقصات العامة.

ويمكن لنا ان نعرض مضامين المبادئ العامة وفقاً لما يأتي:

#### أولاً: مبدأ العلانية

ان مبدأ العلانية يعتبر جوهر تنظيم العقود الإدارية، بموجبه فإن أكثرية المعلومات الضرورية حول المناقصات والنشاطات الإدارية المتعلقة بها لابد ان تصل الى علم الأفراد حتى يتقدم اليها كل من يتوافر فيه الشروط المطلوبة متى ما تولد لديه الرغبة في ذلك.

حيث من الضروري في نطاق العقود الإدارية أن يفسح المجال للمنافسة الحقيقة بين الراغبين في التعاقد مع الإداره<sup>(37)</sup>، فمبدأ العلانية له أهمية كبيرة لأن تطبيقه في أرض الواقع بين الإداره و من يتعاقد معها تمهد الطريق في تطبيق مبدأ المنافسة و مبدأ المساواة بين المتنافسين، إذ بدون تطبيق مبدأ العلانية لا يمكن الكشف عن تحقيق الإداره للتنافس الحر بين المتنافسين و المساواة بينهم<sup>(38)</sup>.

كما ان المبدأ يلزم الإداره في ان تتحقق من توافر الشروط الضرورية قبيل بدء عملية التعاقد وقبل اعلانها، مثلاً لا يجوز إبرام العقود الإدارية بدون توفر التخصيص المالي للمشروع المتعاقد عليه، وعلى جهات الإداره عدم الدخول في أية التزامات تعاقدية قبل التأكد من توفير التخصيص المالي، لأن تخصيص مبالغ للتعاقدات الإدارية أمر ضروري، لذلك على الجهات التعاقدية أن تعمل على استيفاء هذا الشرط و استحصل الموافقات اللازمة من الجهات المالية الخاصة بها قبل ان تقوم بإعلان المشروع<sup>(39)</sup>.

وجدير بالذكر بأن مبدأ العلانية لا يقتصر فقط على الإعلان عن المشروع في رأي غالبية الفقه، فالعلانية عندم تتجلى تطبيقها في جانبين؛ الجانب الاول يتعلق في الإعلان المسبق للمناقصة على مدى زمن كاف للإستعداد والتهيؤ والتحضير للإشتراك فيها لمن يرغب في ذلك. والجانب الآخر يتمثل في ضرورة ان تكون الاجراءات الخاصة بعملية المناقصة علنية، بمعنى ان تمارس تلك الاجراءات تحت الضوء، أي في مرئي و مسمع كل من له مصلحة في ذلك أو يرغب في معرفة ما يجري<sup>(40)</sup>.

#### ثانياً: مبدأ الشفافية

تعرف الشفافية بأنها ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات و التصرف بطريقة مكشوفة، و تقوم الشفافية على التدقيق الحر للمعلومات و صحتها. كما ان الشفافية لها دور مهم في إبراز رغبة الإداره في التعاقد تجاه راغبين التعاقد مع الإداره. فهذا المبدأ يحقق حياد الإداره من أي تصرف متحيز و تقضيل شخص على شخص آخر، لأن كل المتعاملين مع الإداره هم على قدم المساواة<sup>(41)</sup>.

علمًا أن توافر مبدأ الشفافية في مرحلة تنفيذ العقد الإداري يستتبع التنفيذ الجيد لموضوع العقد الذي تم إبرامه وهذا يجنب جهة الإداره المتعاقدة من إسلام ما تم التعاقد عليه بصورة معيبة لا تحقق الغرض الذي سعت الإداره إليه عند إبرامها العقد الإداري<sup>(42)</sup>.

كما إن غياب الشفافية يعطي فرصة للموظفين الإداريين المكلفين بالتعاقدات الإدارية لقبول الهدايا والرشاوي، و بخلافه فإنها تحقق قدرًا كبيرًا من الثقة بين الأجهزة الإدارية والمواطنين، لكونها تجسد الصدق و الواضح و عدم إخفاء المعلومات المتعلقة بالعقود

<sup>(37)</sup> ينظر: رائد عبد الحميد محمد، النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني، "دراسة مقارنة" دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019، ص 64.

<sup>(38)</sup> ينظر: مصدر السابق نفسه، ص 260- 261.

<sup>(39)</sup> ينظر: د. نبيل عابد شعيب المياحي، الوثائق القياسية في العقود، الوثائق القياسية في العقود، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد(4) العدد(2)، 2019، ص 106.

<sup>(40)</sup> سيد احمد لكصاصي ، مبدأ العلانية في الصفقات العمومية، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد السابع، 2017، ص 801.

<sup>(41)</sup> ينظر: أ. شريف الشريف، مبدأ الشفافية في العقود الإدارية كآلية للحد من الفساد المالي، بحث منشور في مجلة الإتجاه للدراسات القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر، العدد(3)، 2013، ص 95.

<sup>(42)</sup> ينظر: ماجد شهاب الرمضان، إلتزام أطراف الرابطة العقدية بالشفافية في مجال العقود الإدارية ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، 2016، ص 7.



الإدارية و تؤدي إلى صحة المعلومات والبيانات التي تقدمها جهات الإداره للمواطنين<sup>(43)</sup>. لذلك يجب أن تكون عملية التعاقدات مفتوحة وشفافة و واضحة<sup>(44)</sup>.

وتجير بالذكر بأنه اذا قام الموظف بالتفاوض مع المقاول من أجل أخذ ربح معين من المقاولة عند إحالة عقد المقاولة عليه، أو تم قبول عطائه غير المتفق بدرجة من الخبرة والكفاءة للقيام بعمله، فإن هذا يصل إلى هدر وضياع المال العام المخصص لإنجاز المشروع محل عقد المقاولة و يؤدي إلى الإضرار بالصلحة العامة<sup>(45)</sup>.

ويمكن الآتيان بمثال حول هذا المبدأ في سياق تقرير لديوان الرقابة المالية الذي قام بالتدقيق في المرحلة السابقة للعقد الإداري ما بين وزارة (س) مع الشركة (ش) وخاصة بارسال الأشخاص المصاين بفايروس (كورونا Covid-19) للعلاج في خارج إقليم كورستان - العراق، حيث سجل الديوان النقاط الآتية في التقرير:

1. لا يشير العقد إلى (براءة الذمة) للشركة (ش) التي أصدرتها دائرة الضمان الاجتماعي إستناداً إلى القانون رقم (39) لسنة 1971 و أمر رئاسة مجلس الوزراء رقم 8686( في 27/10/2019) و الفقرة ج / من المادة(8) من تعليمات تنفيذ التعاقدات الحكومية في إقليم كورستان المرقم (2) لسنة 2016.
2. قامت جهة الإداره المتعاقدة بتمديد العقد للشركة بدون (براءة الذمة) التي تصدرها دائرة ضريبة الدخل خصوصاً حول دخل الشركات و إستناداً إلى القانون الضريبي لسنة 1983 و أمر رئاسة مجلس الوزراء المرقم 2511 في 3/3/2020) و الفقرة (ج) من مادة (8) من تعليمات تنفيذ التعاقدات الحكومية في لإقليم كورستان المرقم (2) لسنة 2016.
3. عدم قيام جهة الإداره المتعاقدة بارسال نسخة من العقد المبرم إلى ديوان الرقابة المالية بقصد التدقيق في الجانب المالي للعقد، وذلك بموجب الفقرة (ثانياً) من المادة (12) من قانون الديوان<sup>(46)</sup>.

### ثالثاً: مبدأ المساواة

تقوم فكرة المساواة بين المتعاقدين على أساس مبدأ الحرية، وعلى الإداره أن تعامل المتقدمين للتعاقد معها على قدم المساواة، ومعنى هذا أنه لا يجوز للإداره أن تخلق أي نوع من أنواع التمييز بين المتقدمين<sup>(47)</sup>، فمثلاً إذا قامت جهة الإداره بإعفاء أحد المتتفاوضين أو المتقدمين من دفع تأمينات أو إعفائه من تقديم بعض الأوراق المطلوبة للتعاقد، فإن ذلك يؤدي إلى حرمان أحد الأشخاص من الدخول في المناقصات كأصل عام للتعاقد، ولا يجوز للإداره أن تمنح فرصة التنافس لبعض الأشخاص دون البعض الآخر، فتطبيق هذا المبدأ ضمان لإختيار أفضل المتعاقدين من الناحتين المالية والفنية، وضمان لحياد الإداره وإستبعاد للمحاباة بين المتقدمين لاعتبارات شخصية تخالف الصالح العام<sup>(48)</sup>.

ومثال على ذلك عدم التزام جهة الإداره المتعاقدة بالإجراءات التعاقدية مع الراغبين بالتعاقد وذلك بإفشاء الكلفة التخمينية للمشروع فهذا تعد من المخالفات التي قد تقع في مرحلة إبرام التعاقدات الإدارية، مع أنها تكون سرية قبل الإعلان عنها وبعد تقديم العطاءات من قبل الراغبين بالتعاقد و عدم دقة الوضع في تدقيق العقود الإدارية<sup>(49)</sup>، وأحد الخروقات الأخرى قد يكون جراء إحالة العطاءات من قبل الوزير أو جهة الإداره المتعاقدة مباشرة إلى الشركات التي يرغب بها من دون إعتماد أسلوب المناقصة و عدم مشاركتها فيها الأمر الذي يؤدي إلى تبذير الأموال العامة وضياعها بشكل كبير جداً<sup>(50)</sup>.

<sup>(43)</sup> ينظر: د. عصام أحمد البهجي، دور الشفافية في تحقيق العدالة والنزاهة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط1، 2016، ص603.

<sup>(44)</sup> Center Global Development, *The Principles on commercial Transparency in Public Contracts*, , Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 Washington, 2019.page 12.

<sup>(45)</sup> ينظر: هالة جمال يونس، الحماية الجنائية للعقود الحكومية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2017، ص56.

<sup>(46)</sup> تقرير ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان المرقم (929) بتاريخ (7/4/2020)، غير منشور.

<sup>(47)</sup> ينظر: مازن ليلو راضي، القانون الإداري، جواه كاظم جبار الحساني، وسائل الإداره في الحد في الفساد الإداري والمالي عند إختيار المتعاقد معها،

<sup>(48)</sup> ينظر: رشا محمد جعفر الهاشمي، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد (11)، العدد (2)، 2020، ص41،40.

<sup>(49)</sup> رياض شعلان حيرو الصالحي، فاعلية تعدد الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري "دراسة في ظل التشريع العراقي" أطروحة دكتوراه، كلية القانون ، جامعة القادسية، 2018، ص144.

<sup>(50)</sup> نقرأ عن: د. سامر مؤيد عبد الطيف، نحو استراتيجية فاعلة لمكافحة الفساد الإداري في العراق، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، معتمدة لأغراض الترقيات العلمية تنشر البحث، كلية القانون، جامعة كربلاء، العدد (1) 2014، ص142.

وقد تتجلى المخالفة المالية والإدارية جراء إخلال الموظف المكلف بالتعاقدات الإدارية بالواجبات الوظيفية، قبول الرشوة من قبل الموظف المخول قانوناً بإبرام العقود الإدارية الذي يعد ميداناً لإنشار الفساد بنوعيه المالي والإداري<sup>(51)</sup>، أو تتمثل في المحابة والمحسوبية وهي نوع آخر وأكثر خطورة من الفساد الإداري في المناقصات العامة لإبرام التعاقدات الإدارية، لأنه يعطي الحق للشخص بأن يكون متعاقداً مع الإدارية مع أنه لا يستحقه، لذلك فعلى الديوان حق الرقابة على الذي يؤثر في نزاهة أعمال الجهات الإدارية المتعاقدة<sup>(52)</sup>.

ولغرض تنفيذ قانون ديوان الرقابة المالية ومن أجل سلامة الإجراءات التي تترتب على نتائج أعمال الرقابة لرئيس الديوان إقامة الدعوى القانونية على مرتكبي الجرائم المالية بواسطة جهة الإدعاء العام باعتبارها الجهة التحقيقية التي تقوم باتخاذ الإجراءات الالزمة لكل المخالفات المالية التي يكتشفها إذا ما شكلت جريمة ، و له أن يطلب من الوزير المختص إحالة الموظف المخالف ( بمخالفة مالية) إلى لجنة تحقيقية تشكل في وزارته لفرض العقوبات الإنظباطية بحقه، عند التحقيق في هذه المخالفات له حق طلب تقديم أي من الوثائق المطلوب التحقيق فيها ولتمكينها من أداء مهمتها في مكافحة الفساد سواء كان مالياً أو إدارياً، وعلى الوزارات أو الجهات الإدارية تقديم معلومات عن تلك المخالفات لديوان الرقابة المالية الالزمة لاعماله الرقابية وإذا امتنعت عن تقديمها، فعلى رئيس الديوان أن يخبر رئاسة برلمان كورستان - العراق بذلك وبضرورة تقديمها خلال مدة مع بيان أسباب الإمتناع<sup>(53)</sup>.

وختاماً نتوصل إلى أن دور ديوان الرقابة المالية يظهر في التحقيق في مدى التزام الجهات الإدارية بالمبادئ التي تحكم العقود الإدارية لأن الاخلال بها يؤدي إلى عدم ثقة المتعاملين مع الإدارة في الدخول إلى العلاقات العقدية ويفتح باب الفساد الإداري والمالي. ولهذا السبب ينبغي أن يكون لディوان دور في هذه المرحلة بنص صريح في ظل قانونه من أجل تحصين الإجراءات السابقة للتعاقد وإنجاز المشروع محل العقد وتنفيذها بشكل قانوني و صحيح من ناحية، وكشف جميع مخالفات الجهات الإدارية المتعاقدة لأنظمة و التعليمات المالية الإدارية المتعلقة بالتعاقدات الإدارية من ناحية أخرى.

### المطلب الثاني: رقابة الديوان في مرحلة تنفيذ العقود الإدارية

عادة يخصص جزء كبير من الميزانية العامة لتنفيذ المشاريع، وتعد العقود الإدارية أحد أهم الأساليب لتنفيذ هذه المشاريع التي تبرمها جهات الإدارية مع المتعاقد لسير المرافق العامة بهدف تقديم الخدمات وإشباع الحاجات العامة للمواطنين<sup>(54)</sup>.

ومضامين تلك العقود تحتاج إلى ترجمتها على أرض الواقع من خلال تنفيذ بنودها المالية وغير المالية بالصورة التي رسمت في وثيقة العقد أو بموجب القوانين والتعليمات المنظمة للعقود الحكومية، وباتي اختصاص الديوان في القيام بالرقابة اللاحقة على تلك العقود في مرحلة تنفيذها أي بعد تنفيذ مشروع المتأثر في العقد<sup>(55)</sup>.

وتشتمل رقابة الديوان على هذه المرحلة في فحص ومراجعة العقود التي كملت مراحل تنفيذها من خلال الإطلاع على السجلات الحسابية للتأكد من سلامة الإجراءات المثبتة في وثيقة العقد و مدى توافقها مع القواعد القانونية. هذا وقد خول قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان في الفقرة الأولى من المادة (12) منه بأن "لديوان صلاحية التقييم المالي لشؤون العقود العامة وكذلك

(51) ينظر: حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2013، ص 159.

(52) ينظر: علي سكر عبود، تحليل صور وأساليب المالي والإداري" دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية"، بحث منشور في مجلة القadesية والإدارية والإقصادية، المجلد(12)، العدد(1)، 2010، ص 123.

(53) نصت المادة (16) من قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان- العراق المرقم (2) لسنة 2008. متابعتنا مراراً إلى رئاسة ديوان الرقابة المالية لإقليم كورستان، ولم يتضمن لنا الحصول على أي أمثلة لتقارير تطبيقية على مخالفات الجهات الإدارية المتعاقدة بأي من المبدئين ( العلانية والمساواة) في التعاقدات الحكومية بحجة عدم وجود تطبيقاتها.

(54) ينظر: نصر الدين سليمان محمد، جريمة إختلاس المنفعة وتقاضي العمولات من أعمال الوظيفة العامة، ط 1، مركز العربي لنشر، مصر، 2019، ص 297، وينظر كذلك: د. عبد الباسط علي جاسم، رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة في التشريع العراقي، بحث منشور في مجلة الراصد للحقوق، المجلد(16)، العدد(58)، كلية الحقوق، جامعة الموصل، لسنة 2018، ص 143.

(55) ينظر: عبد الباسط على جاسم الزبيدي، المالية العامة و الميزانية العامة للدولة و الرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص 325.



المعونات والمنح والقروض والتسهيلات الحكومية للتأكد من صرفها للأغراض المخصصة لها<sup>(56)</sup>، ويملك الجهاز المركزي للمحاسبات المصري الصلاحية ذاتها وفقاً للمادة (5) من قانونه<sup>(57)</sup>. كما أعطى القانون لديوان الرقابة المالية صلاحية إحكام الرقابة على هذه المرحلة بواسطة مراقبة حسابات ونشاطات الجهات الخاصة للرقابة وتدقيقها والتحقق من سلامة تصرفها وتطبيقات التعليمات

والديوان في سبيل ممارسته لمهمة الرقابة تلك الحق في الإطلاع على كافة الوثائق والسجلات المتعلقة بتنفيذ العقود الإدارية ذات العلاقة بالأعمال المالية، وإضافة إلى ذلك له الحق في فحص مستندات الصرف في المشروعات للتأكد من أن المبالغ المصروفة لها متوافقة مع الأغراض المخصصة لها و التأكد من أن الأعمال قد تم استلامها وفقاً لشروط التعاقد أم لا، وكذلك يتحقق الديوان في سلامة المستندات المقدمة تأييداً لصرف قيمة ما تم تنفيذه من أعمال من الناحية الحسابية حيث يتم تنفيذه ليتطابق مع المواصفات والشروط المتفق عليها<sup>(58)</sup>.

ونرى أنه من الضروري تعزيز دور ديوان الرقابة المالية اللاحقة في تنفيذ العقود الإدارية كما ورد في المادة(12) من قانون ديوان الرقابة المالية، للتأكد من أنه يتم تنفيذ هذه العقود وفقاً للشروط التعاقدية والتعليمات التي تتعلق بالعقودات الحكومية والقانون، إضافة إلى الكشف عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من قبل الموظفين المختصين بالعقودات الإدارية، ومسألة المقصرين منهم.

إضافة إلى ذلك فعلى الديوان عند ممارسة اختصاصه الرقابي التأكيد من أن تمديد مدد العقود والمقابلات يتم وفق الضوابط الخاصة بتعليمات تنفيذ العقد الإداري وبما يتلاءم مع شروط التعاقد والقانون، ومراجعة توفير قدر من مدراء المشاريع المقيمين ومع الضرورة أن تقتيد بالتعليمات الخاصة بتنفيذ الخطة السنوية وكذلك على الديوان التأكيد من الالتزام بجميع التعليمات التعاقدية عند التعاقد مع المقاولين، ويجب التأكيد من عدم إعفاء المقاولين من الرسوم، وعدم قبول خطابات الضمان غير الصادرة من مصرف معتمد، وتقييد المقاولين بدفع التأمين قبل المباشرة بالعمل<sup>(59)</sup>.

ومن الأمثلة التطبيقية حول إحكام الرقابة المالية من قبل الديوان على مرحلة تنفيذ العقود الإدارية ما جاء في ملاحظاته حول العقد المبرم بين وزارة (أ) و الشركة (ب) الخاصة بنقل الوقود لسيارات وزارة (أ) و يظهر للديوان ما يأتى:

1. لا يوجد أي توقيع لأطراف العلاقة العقدية على العقد، لذلك ليس للعقد أي خصوصية من الناحية القانونية.
  2. لم يتضح أن هذا العقد أبرم بموجب تعليمات التعاقدات الحكومية المرقمة (2) لسنة 2016 النافذة في إقليم كوردستان – العراق ام لا؟
  3. ابرم العقد دون التأكيد من توفر التخصيص المالي لمشروع العقد، حيث على الجهات الإدارية المتعاقدة عدم الدخول في أية التزامات تعاقدية قبل التأكيد من توفير التخصيص المالي، لأن التخصيص المالي الذي المتمثل في المبالغ المخصصة التي تتعاقب جهات الإدارية عليها من الأمور الأساسية لأي مشروع أو تعاقدات إدارية، لذا فالجهات الإدارية المتعاقدة أن تعمل على حصوله بعد الموافقة من الجهات المالية الخاصة بذلك بتأييد رسمي.
  4. لا يوجد في العقد أي ( خطاب ضمان ) للشركة بنسبة (10%) من الكلفة التخمينية للعقد بموجب الفقرة (2) من المادة (81) من تعليمات التعاقدات الحكومية المرقمة (2) لسنة 2016<sup>(60)</sup>.

ومن الأمثلة التطبيقية الأخرى قيام الديوان بالرقابة على العقد المبرم ما بين المديريّة العامّة (س) مع الشركّة المعترفّة (ص) بتاريخ 28/3/2018، والذي يتعلّق موضوّعه في إعداد الزيت لجميّع السيارات و المولدات لجهة الإدارّة المتعاقدّة، حيث لاحظ الديوان في تقريره:

<sup>56</sup> المادة (12) من القانون، ديوان المالية المالي لإقليم كوردستان- العراق، المرقم (2) لسنة 2008.

(57) تنص المادة (5/أولاً/أ) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المصري المرقم (144) لسنة 1988، على " يباشر الجهاز اختصاص الرقابة في مجال الرقابة المالية ومراقبة حسابات مختلف أجهزة الدولة من ناحيتي الإيرادات والمصروفات عن طريق قيامه بالمراجعة والتقييم في المستندات والدفاتر والسجلات... بأن الصرف تم بطريقه سليمة وفقاً للقوانين واللوائح المحاسبية والمالية " .

<sup>(58)</sup> نصت المادة (12) قانون الرقابة المالية لإقليم كوردستان رقم (2) لسنة 2008.

<sup>(59)</sup> ينظر: هنادي فوزي حسين، مصر السابق، ص 109، 110.

<sup>(60)</sup> تقرير ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان – العراق المرقم (1287) بتاريخ 20/11/2020، غير منشور.

1. أن بعض الأسماء للأعضاء في كل من لجنتي (الفتح و التحليل) لم يتطابق مع كل من محضري (الفتح و التحليل) وعدم ترقيم هذين المحضرين، وذلك يعد دليلاً على نقص في الإجراءات الإدارية.
2. إحالة العقد إلى الشركة (ص) مع أن الشركة متخصصة بتجهيز الأكل و المشروبات والتنظيفات وليست متخصصة بإعداد الزيت، ويوضح من ذلك أن الشركة تقوم بزيادة أعمالها لكونها غير محدودة بموجب الأمر الإداري الصادر من تسجيل الشركات.
3. إن اسم الزيت ونوعه الذي قام به الشركة بإعداده في العقد هو (سايكلون أوروبي) لكن الشركة قامت بإعداد نوع آخر من الزيت<sup>(61)</sup>.

ومما يلاحظ أن الرقابة اللاحقة التي يمارسها الديوان بعد تنفيذ العقود الإدارية قد تمت بدراسة وتحليل وتدقيق العمليات التعاقدية في مرحلة الابرام دون أن يحول ذلك إلى تحول الرقابة من اللاحقة إلى السابقة لأن العبرة هنا ليست في الأعمال و التصرفات محل الرقابة بل في مباشرة عملية الرقابة قبل تنفيذ العقد أو بعده، قبل التنفيذ تكون الرقابة سابقة أما بعد التنفيذ تكون الرقابة لاحقة.

#### الخاتمة:

بعد الانتهاء من تناول البحث وفقاً لهيكلية المرسومة له، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التي نطرح في ضوئها عدداً من التوصيات والمقترنات، مثلاً تأتي:

#### أولاً: الاستنتاجات

1. إن الاختصاص الرقابي الذي يمارسه ديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان على العقود الإدارية هي في الأصل رقابة لاحقة والتي تشمل فحص و مراجعة العقود التي أكملت بنودها ونفذت، وفي المقابل لا يوجد نص صريح بصدق إمكانية إحكام الرقابة السابقة على العقد الإداري.
2. إن حدود الإختصاص الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات المصري أوسع من حدود الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان، لأن هذا الجهاز إضافة إلى أنه يحق له إحكام الرقابة من الناحية المالية والرقابة على أداء و متابعة تنفيذ خطة الوحدات الخاضعة للرقابة التي تباشر نشاطها في مجال تقديم الخدمات للمواطنين و متابعة تنفيذ المشروعات، له الحق أيضاً في الرقابة على مشروعية القرارات الإدارية الصادرة في شؤون المخالفات المالية، بينما لا يمتلك ديوان الرقابة المالية لإقليم الكوردستان هذا الإختصاص صراحةً.
3. بالإضافة إلى التقارير التي تعد الوسيلة الرئيسية بين الوسائل الرقابية لديوان الرقابة المالي التي تتضمن الأراء و الملاحظات المتعلقة بالأوضاع المالية والإدارية للجهات الإدارية والتوصيات والمسؤوليات المترتبة عن المخالفات التي يصل إليها الديوان من خلال ممارسة إختصاصه الذي ينظمه و يقمه إلى الجهات المعنية، فإن رئيس الديوان يمتلك صلاحية التحقيق في المخالفات المالية بواسطة من يستطيع إكتشاف المخالفات سواء كان من العاملين في الدائرة أو من غيرهم، أو يقيم دعوى قانونية على مرتكبي الجرائم المالية بواسطة الإدعاء العام، أو يستعين بموظفي الحكومة أو الخبراء عند الحاجة التي يراها لإشرافهم في العمل الرقابي.
4. إن إخلال الإدارة بالمبادئ التي تحكم على التعاقدات الإدارية يؤدي إلى عدم ثقة المتعاملين مع الإدارة في الدخول في العلاقات العقدية معها، كما يفتح باب الفساد الإداري والمالي. وإن الضرورة الملحة ت督促 على الديوان أن يكون له دوراً في المراحل التي تسبق تنفيذ العقد، وذلك من أجل تحصين الإجراءات السابقة للتعاقد، ومن أجل أن يكون ضماناً لإنجاز المشروع محل العقد، ويعود إلى تنفيذ العقود الإدارية بشكل قانوني و صحيح و بصورة سلية.
5. يهدف ديوان الرقابة المالية من العقود الإدارية في كل مرحلة من المراحل تحقيق حسن سير المرافق العامة بواسطتها، ومنع وقوع المخالفات والأخطاء و الفساد المالي والإداري في نطاقها.
6. إن حدود الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان على العقود الإدارية يمكن ان تفسر بانها وفقاً للنص الذي جاء في المادة الثانية عشرة /ثانية/ بأنها تمتد إلى الرقابة السابقة على العقود الإدارية. ولكن هذا التفسير وان تم التسليم به فإنه يظهر مكامن خلل وعيوب تعرى هذا النوع من الرقابة مثلاً اشرنا إليها في سياق البحث.
7. إن مبدأ المساواة بين المتعاقدين هو من المبادئ الأساسية في التعاقدات الإدارية، لكن تعليمات تنفيذ التعاقدات الحكومية لإقليم كوردستان – العراق المرقمة (2) لسنة 2016، لم تشر صراحة إلى هذا المبدأ.

(61) التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان – العراق المرقم (8823) بتاريخ 1/2/2020، غير منشور.

8. عدم التزام الجهات الإدارية المتعاقدة بأي مبدأ من مبادئ الشفافية والعلانية والمساواة وعند إبرام عقودها يؤدي ذلك إلى عدم الثقة لدى القائمين في التعاقد مع الإداره، وفتح باب الفساد الإداري المالي في العلاقات التعاقدية.

### ثانياً: التوصيات و المقترنات

- نوصي المشرع الكردستاني بتعديل الفقرة (أولاً)، من المادة (12) في قانون ديوان الرقابة المالية رقم(2) لسنة 2008، وذلك بخصوص حدود الإختصاص الرقابي لديوان الرقابة المالية للتقييم المالي لشئون العقود العامة، و تصبح الصيغة كالتالي:- " يمارس الديوان صلاحية التقييم المالي لشئون العقود العامة في مرحلتي الإبرام و التنفيذ...". وللديوان حق الرقابة السابقة و اللاحقة على التعاقدات الحكومية، لأن عدم وجود نص على هذين النوعين من الرقابة يؤدي إلى ضرر وهدر الموازنة العامة للدولة، إذ إن جزءاً من الموازنة يخصص لتنفيذ العقود الإدارية وإقامة المشاريع، فلذلك تلزم إعادة النظر في قانون ديوان الرقابة المالية أو إضافة مادة إليه تمنحه إجراء النوعين من الرقابة.
- إن رقابة ديوان الرقابة المالية كأصل عام هي رقابة لاحقة وليس سابقة، ومع ذلك وحافظاً على المال العام وحسن إبرام التعاقدات الإدارية نوصي بتفعيل الفقرة (ثانياً) من المادة (الثانية عشرة) لإلزام مؤسسات الإقليم بإرسال كل المعلومات المتعلقة بمرحلة إبرام عقودها إلى الديوان قبل إبرامها لإبداء الملاحظات الضرورية عليها، و عند امتناع الإدارات و المؤسسات ارسال المعلومات اعتبار ذلك مخالفة ادارية ومالية.
- نوصي المشرع الكوردستاني بإضافة نص قانوني إلى قانون ديوان الرقابة المالية على الوجه الآتي: "على الجهات الإدارية المتعاقدة إستشارة الديوان قبل إبرام عقودها، لتلافي المخاطرة المالية والإدارية و القانونية التي قد تظهر عند التعاقد و تبرز نتائجها السلبية عند التنفيذ".
- نوصي المشرع الكوردستاني إضافة نص إلى قانون ديوان الرقابة المالية لإقليم كوردستان "بإلزام رئاسة الديوان بالتسهيل لعمل الباحثين و مساعدتهم في الحصول على تقارير الديوان لغرض الإسناد منها في ابحاثهم، ولكي يعلم المواطنون أهمية دور ديوان الرقابة المالية في كشف ما يخالف نشاطات الجهات الإدارية للدولة.
- نقترح على ديوان الرقابة المالية أن يبدي اهتماماً بتبادل المعرفة والخبرات بين ديوان الرقابة المالية والأجهزة الرقابية في الدول الأخرى لممارسة عمله من الناحية العملية والمهنية، ومشاركة كوادر الديوان من خلال المحاضرات التي يلقيها الكادر المتقدم أو تلقى في دورات الإعداد والتأهيل الدولية لتنمية قدراتهم و مهاراتهم في الشؤون الرقابية.
- نقترح بإنشاء لجنة خاصة داخل الديوان لتفعيل صلاحياته عند تدقيق المخالفات التي ترتكب من قبل الموظف أياً كانت نوعها (مالية أم إدارية) عند إبرام العقود الإدارية وتنفيذها، و ذلك قبل إرسال الأوراق أو المستندات المتعلقة بالموضوع إلى هيئة النزاهة لإجراء التحقيق فيها.

### المصادر والمراجع:

#### أولاً: الكتب القانونية

- رائد عبد الحميد محمد، النظام القانوني للعقد الإداري الإلكتروني، "دراسة مقارنة" دار الجماعة الجديدة، الإسكندرية، 2019.
- صادق أحمد علي النفيش، الرقابة على الإنفاق العام "دراسة مقارنة" مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2018.
- عبد الباسط على جاسم الزبيدي، المالية العامة و الموازنة العامة للدولة و الرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015.
- عبدالستار حمد انجاد الجميلي، رقابة الجهات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2004.
- د. عصام أحمد البهجي، دور الشفافية في تحقيق العدالة والنزاهة، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية ، 2016.
- كودار عبيد محمد صالح، الرقابة السابقة و اللاحقة على تنفيذ الموازنة العامة، " دراسة مقارنة" ، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2017.
- مازن ليلو راضي، القانون الإداري، مؤسسة O.P.L للطبع والنشر بدون مكان النشر، 2009.
- د. محمد سامر دغمش، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي والإداري و المواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي، " دراسة مقارنة، ط1، مركز الدراسات العربية، 2018.

9. محمد نعمة ضافي الغالبي، النظام الإجرائي لعمل ديوان الرقابة المالية الإتحادية" دراسة مقارنة" ، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2018.

10. مصطفى رزاق ويسين، الرقابة الإدارية على الأموال العامة " دراسة مقارنة" ، ط1، منشورات زين الحقوقي، لبنان، 2018.

11. نصر الدين سليمان محمد، جريمة إختلاس المنفعة وتقاضي العمولات من أعمال الوظيفة العامة، ط1، مركز العربي ، مصر ، 2019.

### ثانياً : الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أحمد على عبد الحكيم الصوافي، ديوان الرقابة المالية في العراق " دراسة مقارنة" رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية، 2012..

2. رامي أحمد فروانة، تقويم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية" دراسة مقارنة" ، رسالة ماجستير، كلية العلوم والإقتصاد، جامعة الأزهر ، 2011.

3. رياض شعلان حيرو الصالحي، فاعلية تعدد الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد المالي والإداري" دراسة في ظل التشريع العراقي" أطروحة دكتوراه، كلية القانون ، جامعة القادسية، 2018.

4. ماجد شهاب رمضان، التزام أطراف الرابطة العقدية بالشفافية في مجال العقود الإدارية ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر ، 2016.

5. هنادي فوزي حسين، رقابة الإدارة في مرحلة تنفيذ العقد الإداري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة النهرين، 2015.

6. هالة جمال يونس، الحماية الجنائية للعقود الحكومية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2017.

### ثالثاً: الأبحاث والدراسات القانونية

1. أزهر عبد علي عبد الأمير، الرقابة الإدارية و القضاية على مؤسسات التعليم العالي الأهلي في العراق، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (42)، كلية القانون، جامعة بابل، 2019.

2. إنصاف محمود رشيد، در. راقعة إبراهيم الحمداني، د. عدنان سالم، فاعلية نظام المالية وأثره على الفساد المالي في العراق" دراسة مقارنة" بحث المنصور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد(4) العدد(8) 2018.

3. عبد الباسط علي جاسم، رقابة الهيئات المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة في التشريع العراقي، بحث منشور في المجلة الرافدين للحقوق، المجلد(16)، العدد(58) 2018 كلية الحقوق، جامعة الموصل، لسنة 2018.

4. د. نبيل عابد شعيب المياحي، الوثائق القياسية في العقود، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد(4) العدد(2)، 2019.

5. رشا محمد جعفر الهاشمي، جواد كاظم جبار الحساني، وسائل الإدارة في الحد الفساد الإداري والمالي عند اختيار المتعاقد معها، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد(11)، العدد(2)، 2020.

6. سيد احمد لكصاصي ، مبدأ العلانية في الصفقات العمومية، بحث منشور في مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد السابع، 2017.

7. شريفى الشريف، مبدأ الشفافية في العقود الإدارية كآلية للحد من الفساد المالي، بحث منشور في المجلة الإجتهد للدراسات القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، العدد(3)، 2013.

8. علي سكر عبود، تحليل صور وأساليب المالي والإداري " دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية" ، بحث منشور في المجلة القيادية والإدارية والإقتصادية، المجلد(12)، العدد(1) ، 2010.

9. كاظم جعفر شريف، دور الرقابة السابقة على الإنفاق في الحد من الفساد المالي في العراق، التحديات المعاصرة وأثرها على الحركة التشريعية في العراق، بحث في المؤتمر الوطني الكلية القانون، جامعة ميسان، 2018.

10. محمد ياسين الرحالة، دور قانون ديوان المحاسبة في المحافظة على الأموال العامة في المملكة الأردنية الهاشمية في ظل المتغيرات العاصرة، بحث منشور في المجلة الاردنية في إدارة والأعمال، المجلد(2)، العدد(2)، 2006.

11. وسام صبار العاني، القيد الواردة على إجراءات التعاقد بإسلوب المناقصة العامة، بحث منشور في المجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الخاص الثالث- الجزء الثالث، 2017.



#### رابعاً: التشريعات

##### أ. التشريعات العراقية

1. قانون أصول المحاسبات العامة العراقي المرقم (28) لسنة 1940 معدل.
2. نظام ديوان الرقابة المالية إقليم كوردستان رقم(212) لسنة 1999.
3. قانون ديوان الرقابة المالية في إقليم الكوردستان - العراق رقم (2) لسنة 2008.
4. قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة 2011.
5. تعليمات تنفيذ التعاقدات الحكومية رقم (2) لسنة 2016 ، في إقليم الكردستان.

##### ب. التشريعات المصرية:

1. قانون جهاز المركزي للمحاسبات المصري المرقم (144) لسنة 1988 . . .

##### خامساً: القرارات والتقارير:

1. قرار مجلس رئاسة الديوان/ أربيل المرقم (156/1/1) بتاريخ 26/10/2014.
2. قرار مجلس رئاسة الديوان / أربيل المرقم(19/1/1) بتاريخ 9/1/2018.
3. قرار مجلس رئاسة الديوان/ أربيل المرقم(312) بتاريخ 17/1/2018.
4. قرار رئاسة الديوان / أربيل المرقم (312) بتاريخ 17/1/2018.
5. تقرير ديوان الرقابة المالية إقليم كوردستان - العراق المرقم (929) بتاريخ 7/4/2020.
6. تقرير ديوان الرقابة المالية إقليم كوردستان - العراق المرقم(1287) بتاريخ 20/11/2020.
7. تقرير ديوان الرقابة المالية في إقليم كوردستان - العراق المرقم (8823) بتاريخ 1/2/2020.
8. قرار رئاسة الديوان السليمانية المرقم (4/1/25) بتاريخ 12/1/2021.

##### سادساً: المراجع الإلكترونية

1. إلهام فاره تركي، الرقابة المالية اللاحقة على الصفقات العمومية، ملخص بحث منشور في الموقع الإلكتروني الآتي: <https://www.asjp.cerist.dz/en/acrticle/7453#79688> تاريخ الزيارة 8/10/2010.
2. دريد عيسى إبراهيم، الرقابة على إبرام العقد الإداري بطريقة المناقصة، ملخص أطروحة دكتوراه منشور في الموقع الإلكتروني الآتي: <http://www.main.eulc.edu.eg> تاريخ الزيارة 9/10/2020.
3. صدوق المهدى، فعالية الرقابة المالية السابقة على الصفقات العمومية في ترشيد النفقات العمومية، ملخص بحث منشور في الموقع الإلكتروني الآتي: [www.asJp.cerist.dz/en/article](http://www.asJp.cerist.dz/en/article) تاريخ الزيارة 8/10/2020.

<https://www.nao.gov.bh/category/follow-up-on-the-naos-reports> . 4

##### سابعاً: الكتب باللغة الانكليزية

1. Center Global Development, The Principles on commercial Transparency in Public Contracts, Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 Washington, 2019